بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا الله وحدَه لا شَريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حقَّ جِهادِه حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلَى آلِه وأصحابِه، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، **أَمَّا بَعْدُ:**

فقَدِ اعتَنَى صاحِبُ الفَضيلَةِ شيخُنا العَلَّامةُ الوالِدُ محمَّدُ بنُ صالِحٍ العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، عِنايةً بالِغةً بتَدْرِيس كُتُبِ الحَدِيثِ وتِبْيانِ مَعانِي نُصُوصِها، واستِنْباطِ الأَحْكامِ الشَّرعيَّةِ مِنهَا، ومِن ذَلِك شُرُوحاتُه على كِتَاب **(عُمْدَة الأَحْكامِ مِنْ كَلامِ خَيْرِ الأَنَامِ)** لمُؤلِّفِه الحافظِ أَبِي محمَّدٍ عبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ عبدِ الوَاحِدِ المقدْسِيِّ المُتوفَّى عامَ (٦٠٠هـ) تَغمَّدَهُ اللهُ بوَاسِع رَحْمتِه ورِضوانِه وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِه[(١)].

وقَد كانَ هذَا الكتابُ مُقَرَّرًا فِي المَنْهَجِ الدِّرَاسِيِّ لطُلَّاب المعاهِد العِلْميَّة فِي جامِعَةِ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلاميَّةِ، فقَامَ فَضِيلةُ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بتَدْرِيسِهِ، وصَنَّفَ فِيهِ شَرحًا وَافِيًا لِـمُتطلَّباتِ المَرْحلةِ التَّعليميَّة، وصدَر مَطبُوعًا بعُنوان **(تَنْبِيه الأَفْهَامِ بِشَرْحِ عُمْدَةِ الأَحْكَامِ)**[(٢)].

(١) ترجمتُه في: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٤٤٣)، شذرات الذهبي لابن العماد (٤/ ٣٩٢)، الأعلام للزركلي (٤/ ٣٤).

(٢) مِن إصداراتِ مُؤسَّسة الشَّيخ محمَّد بن صالحٍ العُثَيْمِين الخَيْريَّة عامَ (١٤٣٦هـ).

ثُمَّ إنَّه -أيضًا- قَد تَناولَ هَذا الكِتابَ بالشَّرْح والتَّعْليق فِي الدُّرُوسِ العِلْميَّة التِي عقَدَها -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي المَسْجِد الحَرَام، وسُجِّل مِنها صَوتيًّا تِلْكَ الأحاديثُ الوارِدةُ في أَبْوابِ: (البُيُوع - الرَّضَاع) مِنَ الكِتاب، وكَذا فِي الدُّروس العِلْمية التِي عقَدَها -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في الإجازاتِ الصَّيفيَّة فِي مَدِينَتَي الرِّياضِ وعُنَيْزَةَ، وسُجِّل مِنها صَوتيًّا تِلْك الأحاديثُ الوارِدةُ في أَبْوابِ: (الطَّهارة- الحَجِّ) مِنَ الكِتاب[1].

ومِن أَجْل تَعْميمِ الفائِدَةِ؛ وإِنْفاذًا للقَوَاعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوجِيهات التِي قرَّرها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لإِخْراجِ تُراثِهِ العِلْميِّ؛ تَمَّ -بعَوْنِ اللهِ تَعالَى وتَوْفِيقِه- إِعْدادُ هذَه الشُّرُوحَاتِ وتَجْهِيزُهَا للطِّباعة والنَّشر.

نَسْألُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَرِيم؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المَثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

١٣ مُحَرَّم ١٤٣٧هـ

---

(١) الكُتُب والأبوابُ التِي لـم يتطرَّق إِلَيْها الشَّرح: (بابُ صلاةِ الاستِسْقاءِ - كتاب الحَجِّ)، (باب الـهَدْيِ - كتاب البُيُوع)، (باب ما يُنْهَى عَنْهُ مِنَ البُيُوع - باب السَّلَم)، (باب اللُّقَطة - كتاب الفَرَائِض)، (باب الصَّدَاق)، (كتاب القِصاصِ - كتاب العِتْق).

مُقدِّمَةُ الشَّارِحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العَالِمِينَ، وصَلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى نَبيِّنا مُحمدٍ، وعَلَى آلهِ وأصحابِهِ، ومَن تَبعَهُم بِإحسَانٍ إلَى يَوْمِ الدِّينِ، **أَمَّا بَعْدُ:**

فنحنُ نَحرِصُ عَلَى أَن تَكونَ حيَاتُنا كُلُّهَا مُندَمِجةً مَعَ القُرْآنِ وَالسُّنةِ؛ لِنبنِيَ أحْكَامَنا وَعَقِيدَتَنا عَلَى كتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رسُولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِه وَسَلَّمَ- لكِنَّنا لَا نُنكِرُ فَائدَةَ الاسْتِعَانةِ بِمَا كَتَبَهُ العُلَمَاءُ فِي العَقِيدةِ، وَفي الأَحْكام الفِقهِيَّة، ونَدِينُ لـهم بالفَضْلِ، ونَدِينُ لـهم بِالتَّعْلِيم، فَقَدْ عَلَّمونَا كَيفَ نأخذُ أَحْكامَ شَريعَتِنا مِن كِتابِ رَبِّنا وسُنَّةِ نَبيِّنا.

وقدِ اخْتَرْنا أن نَشرَحَ مَتْنَ **(عُمدةِ الأَحْكام)** لِأمرَيْنِ:

أَوَّلًا: لِصِغَرِ حَجمِهِ.

ثانيًا: أنَّ أَحادِيثَهُ غَايةٌ فِي الصِّحَّةِ؛ لِأَنَّها مِمَّا اتَّفقَ عَلَيهِ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ.

وهُما إمَامَا أَهلِ الحَدِيثِ، وقَد تَلقَّتِ الأمَّةُ الإسْلَامِيَّةُ كِتابَيْهِما بِالقَبولِ، وَإنْ كَانَ يُوجَدُ فِيهما شَيْءٌ قَلِيلٌ جِدًّا مِمَّا يُنْتَقَد، وهذا الشَّيْءُ القَليلُ أَجَابَ عَنهُ بَعضُ العُلَمَاءِ بِجَوابَيْنِ:

- **جَوابٌ مُجمَلٌ،** بِأنَّ هذَيْنِ الرَّجُلَينِ إمَامانِ فِي الحَدِيثِ، وَأَنَّ مَا وَضَعَا فِي كِتابَيْهِما قد أَمِنَّا صِحَّتَهُ، وَوَثِقنَا فيهِ، فَهُمَا أحقُّ بِالاتِّبَاعِ.
- **وجَوابٌ مُفصَّلٌ،** بِأَنْ تَصدَّى بعضُ عُلَماءِ الحَدِيثِ إلى الجَوَابِ عَن كُلِّ

حَديثٍ انتُقِد عَليهما، وَأَجابُوا عنهُ إِجَابةً مُفصَّلةً، وَبذلِك سَلِمَ ما في الكِتَابَيْن ممَّا يُنتقَد، لكنَّ الحقَّ أحقُّ أنْ يُتَّبعَ، فَفِي الكِتابَيْنِ أشياءُ تُنْتَقَدُ إمَّا في الإِسْنادِ أَحْيانًا، وإمَّا في المَتْنِ أحْيَانًا أُخْرَى، لَكِنَّه قَليلٌ جدًّا، وهَذَا المُنتقَدُ يكُون مَعلُومًا وَاضِحًا.

فمثلًا: وَرَدَ في صحيحِ مسْلِمٍ، أنَّ إِبْرَاهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ في السَّماءِ السَّادِسةِ[(١)]، والمعلومُ أنَّه في السَّابِعةِ، فهذا يُعتَبرُ في الحَدِيثِ وَهْمًا.

كَذلِك جَاءَ في صَحيحِ البُخاريِّ، أنَّه يَبْقَى في النَّارِ فَضْلٌ -يَعنِي عَمَّنْ دَخَلَها- فَيُنشِئُ اللهُ لـهَا أَقْوَامًا فيُدْخِلُهُمُ النَّارَ[(٢)]، وهذا قَطْعًا وَهْمٌ، لأَنَّ الثَّابِتَ أنَّ جهنَّمَ لا تزَالُ يُلْقَى فِيهَا، وَهِيَ تَقولُ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق:٣٠]، حتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعضُهَا إِلَى بَعضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ[(٣)]، وأمَّا أنْ يَبْقَى فضْلٌ، فَهَذَا في الجنَّةِ، يَبقَى فَضلٌ عمَّنْ دَخَلَها مِن أَهلِ الدُّنيا، فَيُنشِئُ اللهُ لـها أَقْوَامًا فيُدخِلُهمُ الجنَّةَ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ[(٤)]، هَذَا هُوَ الثَّابتُ، وَلا يُمْكِنُ أنْ يَخْلُقَ اللهُ خَلقًا لِلنَّار أبَدًا؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أعْدَلُ مِن أنْ يَخْلُقَ خَلقًا لهذا، هَذا شَيْءٌ وَاضِحٌ.

فَالحاصِلُ: أَنَّ كِتابَ **(عُمدة الأَحْكام)** ممَّا اتَّفقَ عَلَيهِ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ، فَيكونُ المُعْتَمِدُ عليه مُعتمِدًا عَلَى أَسَاسٍ لا يَحتاجُ إلى تَعَبٍ في تَخرِيجِ الأَحَاديثِ، وَإِذَا حَفِظَها -بِإذنِ اللهِ- اسْتَطَاعَ أنْ يَستَدِلَّ لِكُلِّ مَسأَلةٍ وَهُو مُطْمَئِنٌّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، رقم (١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري: في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، رقم: (٧٤٣٩).

(٣) أي: كَفَانِي. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين: (١/ ٣٤٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤] رقم (٧٣٨٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٤٨).

مُقَدِّمَةُ المُصَنِّفِ

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ الشَّيْخُ الحَافِظُ، تَقِيُّ الدِّينِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ ابْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سُرُورٍ المَقْدِسِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

الحَمْدُ للهِ المَلِكِ الجَبَّارِ، الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ. صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ. أَمَّا بَعْدُ».

الشَّرْح

قال المؤلفُ عبد الغنيِّ المَقْدِسِيُّ -رحمه الله تعالى- في مُؤَلَّفِه عُمدة الأحكام، وهو -أعني عُمدة الأحكام- كتابٌ مُبارَك مُخْتَصَر، أحاديثُه صَحِيحة، ولهذا يَنْبَغِي لطالب العِلم أَنْ يحفَظَه؛ لأَنَّه لا يتكلف عناءً في مراجعة الأحاديث أَصَحِيحةٌ أَمْ لا؟

واعلَمْ أَنَّ السُّنَّة هي الشِّقُّ الثَّانِي مِن أُصول الدِّين الإِسْلامي، فهي الشِّقُّ الثَّانِي، ولكنها مِن حيث القَبول بمرتبة القُرْآن؛ لِأَنَّ الكل شَرعٌ، فهُما أصلان مُتساويان في وُجُوب العَمل، وتدقيقِ الخَبر، ولكن المستدلّ بالقُرْآن لا يحتاج إلا إلى النظر في الاسْتِدْلال: هل هو صَحِيح أو غير صَحِيح، ولا يحتاج إلى النظر في السَّنَد؛ لِأَنَّ القُرْآن قد نُقِل نَقْلًا متواترًا يأخذه الأصاغِرُ عَنِ الأكابِر، والعامِّي عَنِ العالِم، فلا يحتاج أن ننظُر: هل هَذَا صَحِيحٌ أو غير صَحِيح.

أما المستدلُّ بالسُّنَّة فيجب أَنْ ينظُرَ أولًا في صِحَّة الحَدِيث: هل صَحَّ عَنِ النَّبي ﷺ أَمْ لا، وَهَذَا مُهِمٌّ جِدًّا.

وشُروط الصَّحِيح معروفة في عِلم مصطلح الحَدِيث، ومنها ألَّا يكوَن الحَدِيث مُعَلًّا ولا شَاذًّا، بِقَطْع النظر عَنِ اتصال السَّنَد أو عَدَم اتصاله، فلا تَظُنَّ أَنَّ كلَّ حَدِيث صَحَّ اتصالُه يَكُون صَحِيحًا؛ لِأَنَّ مَعَنَا شرطًا آخَرَ، وهو أَنْ يَكُونَ سالـمًا مِن الشُّذُوذ والعِلَّة، فَقَدْ يَكُونُ الحَدِيثُ شاذًّا وإن كَانَ السَّند صَحِيحًا فلا يُعمل به، وَقَدْ يَكُون ظاهِرُه الصِّحَّة، لكن فِيهِ عِلَّة قادِحَة تَمنع مِن صِحَّتِه؛ ولذَلِك فإنَّ الْمُسْتَدِلَّ بالسُّنَّة يَجِب أولًا أَنْ يُصَحِّحَ بُلوغَه للنبي ﷺ قَبْلَ كل شيء، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْظُر في الاسْتِدْلال.

وكتابُ العُمدة قد كَفَانا المئونةَ والعَناء في البَحث عن مَدَى صِحَّة الحَدِيث، وَهَذَا مما يَزِيدُ مِن قِيمة الكتاب.

قَولهُ: «**المَلِك**»: أَي: ذِي الْمُلْكِ والسُّلطَةِ، وَهُو أَبْلغُ مِن المالِكِ مِن وَجْهٍ، وَالمالِكُ أبلَغُ مِنهُ مِن وَجْهٍ آخَرَ، فالمَلِكُ: ذو السُّلطةِ الكَاملةِ الَّذي لا يُعارضُهُ أحَدٌ، والمَالِكُ: هُو الَّذي يتصَرَّفُ ويَفعلُ وَيُدبِّرُ.

وَلَا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ: كُلُّ مَالكٍ مَلِكٌ؛ وإلَّا لَكَانَ كلُّ واحدٍ مِنَّا الآنَ مَلِكًا؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَّا يَمْلكُ.

وَكَذلِكَ -أَيضًا- لا يُمْكِـن أنْ نَقُـولَ: كُلُّ مَلِكٍ مَالِكٌ؛ لأنَّ مِنَ الْمُلُوكِ مَنْ لا يَمْلِكُ، فَهُو مَلِكٌ صُورِيٌّ.

وَفي بَعضِ بِلَادِ الغَربِ مَلِكٌ ليسَ بِمَالِكٍ، وَلا يَمْلِكُ شَيْئًا، لَكِـنِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مَلِكٌ مَالِكٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَهُ السُّلْطةُ التَّامَّةُ عَلَى كلِّ خَلْقِهِ، وَيَفعَلُ ما يَشَاءُ، وَلَا مُعَقِّبَ لحُكْمِه، وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ.

وَلـهذَا جَـاءَتْ (مَلِك)، و(مَالِك) في (الفَاتحةِ) في قِـراءَتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ سَبْعِيَّتَيْنِ[١]، (**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**)، و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]؛ لِأَجْلِ أَنْ يُثبتَ بِصَريحِ الْعِبارَةِ أَنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ مَلِكٌ مالِكٌ.

قَولهُ: «**الجَبَّار**»: ذو الجبَرُوتِ، وَهِيَ العظَمةُ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

- **الجبروتُ**: وَهِي الْعَظَمةُ.
- **جَبْرُ الكَسِيرِ**: فإنَّ الَّذي يَجْبُر الكَسِيرَ هوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.
- **العُلُوُّ**: وَمَأْخوذٌ مِن قولِـهِم: «نَخْلةٌ جبَّارةٌ» يَعني عُلْيَا.

قَولهُ: «**الواحِد**»: أي: الَّذي لَا يُشْرِكُهُ أَحَدٌ، فهو واحِدٌ عَزَّوَجَلَّ في ذاتِهِ، وصفاتِهِ، ومُلْكِهِ.

قَولهُ: «**القَهَّارُ**»: ذُو القَهْرِ الَّذي لَا يَغْلِبه أَحَدٌ، وهو قَاهِرٌ لِكلِّ شَيْءٍ.

قَولهُ: «**وَأَشْهَدُ**»: أَشْهَدُ بِلسَاني، مُؤمِنًا بِقَلْبي، لا بُدَّ مِن هَاتينِ الغَايَتيْنِ، شَهَادةً بِاللسَانِ مَعَ إِيمانٍ بالقلبِ، فَمَنْ شَهِدَ بلسانِهِ دُونَ إِيمَانِ قَلْبِهِ، فَهَذَا مُنَافِقٌ، وَمَنْ آمنَ بِقَلبِهِ وَلَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ، فَهُوَ كافرٌ، وَحُكْمُنا عَلَيهِ ظَاهِرٌ، فَلوْ قُلْنا لَهُ: قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فقالَ: لَا أقولُ، وَلكِنَّني أُومِنُ بِهذَا، فَهُو كافِرٌ، ونُعامِلُهُ مُعامَلَةَ الكَافِرينَ، وَإِنْ كَانَ عندَ اللهِ مُؤمِنًا، فَلَا نَدْرِي.

ومَنْ آمَنَ بِها بِقَلْبِهِ، ونَطَقَ بِها بِلِسانِهِ، فَهَذَا هُو الْمُؤمِنُ.

وَلـهذَا نَقولُ: النَّاسُ بِاعتبارِ هذِهِ الكَلِمةِ العَظِيمةِ يَنْقَسِمونَ إِلى ثَلَاثةِ أَقْسامٍ:

---

(١) القراءة السَّبعية هي إحدى القراءات السبع المتواترة عن الأئمة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

الأوَّلُ: مَن قَالَـها بِلسانِهِ، مُؤمِنٌ بها قلبُهُ، فَهذَا مُؤمِنٌ ولَا إِشْكَالَ في ذلِكَ.

الثَّاني: مَنْ قالَـها بِلِسانِهِ، كَافرٌ بها قَلبُهُ، فهَذَا منَافقٌ، لَكنَّ حُكمَهُ بالنِّسبةِ لَنَا أَنَّهُ مُسْلِمٌ ظَاهِرٌ، فَلا نتعرَّض لَه.

الثَّالثُ: مَن آمَنَ بِها قَلبُهُ، وَكَفَرَ بهَا بِلِسَانِهِ، وَأَبَى أنْ يَنطِقَ بِهَا، فهُوَ عِنْدَنَا كَافرٌ، عَكسَ المنافِقِ فهُوَ عِندَنا كَافرٌ وَعِندَ اللهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ في قَلبِهِ.

قَولهُ: «**لَا إِلَهَ**»: أَي: لَا مَعْبُودَ بِحقٍّ إلا اللهُ، وَأَخطَأَ مَنْ فسَّرَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» بِأَنَّه: لا مُدبِّرَ لِلْكَونِ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ هَذَا خَطأٌ فِاحشٌ؛ لأَنَّه لَو كَانَ هَذَا مَعْنَاهَا لَـمَا أَنكَرَهَا الْمُشْركُونَ في عهْدِ الرَّسُولِ.

فَإِنَّهمْ أَقرُّوا بأَنْ لَا مُدَبِّرَ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾، وَالجوَابُ: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٣١]، يُؤمِنُونَ بِهَذَا؛ وَلهذَا كَانَ الَّذينَ يُركِّزونَ عَلَى تَوْحيدِ الرُّبُوبيَّةِ مِنَ المتَأَخِّرينَ، ويَجعَلُونَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) لا مُدبِّرَ لِلكَونِ إِلا اللهُ، أَخْطَئُوا خَطأً عَظِيمًا، وَصَارَ المشْركُونَ أَعْرَفَ مِنْهُم بِمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ لأَنَّهُم يَعْرِفُونَ أَنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) هُوَ: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللهُ، وَلَيسَ المعْنَى لَا مُدَبِّرَ.

فَإِنْ قالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتَ هَذَا مَعْنَاهَا، فَأَينَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ؟

نَقُولُ: إِنَّ تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ لأَحَدٍ أَنْ يَعبدَ مَعْبُودًا إِلَّا وهُو يَعلمُ أَنَّهُ مُستحِقٌّ لِلعِبادَةِ؛ لِكوْنِهِ رَبًّا.

وَلـهَذَا نَقُول: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لِتَوْحِيدِ الأُلوهِيَّةِ، وتَوْحِيدُ الأُلوهِيَّةِ مُتَضمِّنٌ لِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وكَوْنُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مُسْتَلزِمًا، أي: يَلزمُ مَن وَحَّدَ اللهَ في رُبُوبِيَّتِهِ أَنْ يُوَحِّدَهُ في أُلُوهِيَّتِه، وإِلَّا كَانَ مُتَنَاقِضًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُنَاكَ آلِـهَةٌ سِوَى اللهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ! كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَمَآ أَغۡنَتۡ عَنۡهُمۡ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ لَّمَّا جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَۖ وَمَا زَادُوهُمۡ غَيۡرَ تَتۡبِيبٖ﴾ [هود:١٠١]، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَ أَنفُسِهِمۡ وَلَا هُم مِّنَّا يُصۡحَبُونَ﴾ [الأنبياء:٤٣]، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الشعراء:٢١٣].

فما الجَوَابُ، وَنَحنُ نَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؟

الجوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الآلِهَةَ غيْرُ حقٍّ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: «لا إِلَهَ حَقٌّ»، احْتِرَازًا مِنْ الإِلهِ البَاطِلِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [الحج:٦٢]، وَقَالَ تَعَالى فِي اللَّاتِ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ﴾ [النجم:٢٣]، وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ﴾ [يوسف:٤٠].

قَولهُ: «**رَب السَّماواتِ**»: مَعْروفَة، وَ«**الأَرْضِ**» مَعْرُوفَة، «**وَمَا بَيْنَهُمَا**»، كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ مَا بَيْنَهَا هُوَ السَّحَابُ وَالهوَاءُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ تبيَّنَ أَنَّ مَا بَينَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ مِنَ المخْلُوقَاتِ أَشيَاء عَجيبَة؛ وَلـهذَا جَعَلَها اللهُ تَعَالَى قَرِينَةً قَسِيمَةً للسَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ.

وَلـهذَا لَو رَأَيْتَ ما يَكْتُبُهُ عُلَمَاءُ الفَلَكِ فِي الَّذِي بَينَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ؛ لَرَأَيْتَ أَمرًا عَجِيبًا، قَدْ تَقُولُ إِنَّ هذَا مِنَ الخيَال، أَو مِنَ الحُلْم، أَوْ مِنَ الهذَيَانِ، أَوِ الشَّعْوَذَةِ، لَكِنَّ كَوْنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَقْرُنُ مَا بَينَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بِالسَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَيْنهمَا أَشيَاءَ غَرِيبَةً جِدًّا مِنْ آيَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

قَولهُ: «**العَزِيزُ الغَفَّارُ**»: العَزِيزُ يعنِي الغَالِبُ، والغفَّارُ ذو المغفِرَةِ.

قَولهُ: «**وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا**»: هوَ مُحمدُ بنُ عبدِ اللهِ الهاشِميُّ القُرَشِيُّ.

قَولهُ: «**عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**»: وصْفُه بالعُبُودِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ رَدًّا عَلَى مَن أَنْكَرَ أَنَّهُ عَبْدٌ، وَعَلَى مَنْ أَنْكَرَ أَنَّهُ رَسُولٌ.

والنَّاسُ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ طَرَفَانِ وَوَسَطٌ:

- مُكَذِّبٌ، قَالَ لَيسَ بِرسُولٍ، فَهَذَا مُكَذِّبٌ بِالرِّسَالَةِ.
- غَالٍ، قَالَ لَه تَدبِيرٌ فِي الكونِ، ويَعْلَمُ الغَيْبَ، فَهَذَا مُكذِّبٌ بِالعُبودِيَّةِ.
- مُتَوسِّطٌ، وهُوَ مِن أَهلِ الحقِّ الَّذينَ شَهِدُوا أَنَّ مُحمدًا عَبدُهُ وَرسُولُهُ.

قَالَ الشَّيخُ مُحمدُ بنُ عَبدِ الوَهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَبْدٌ لا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لا يُكَذَّبُ»[1].

قَولهُ: «**المصْطَفَى**»: أَيِ: الَّذِي اصْطَفَاهُ اللهُ، وهُوَ مِن صَفْوَةِ الشَّيْءِ، أي: خالِصِهِ وَكَامِلِهِ.

قَولهُ: «**المخْتَار**»: الَّذي اختارَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِهَذِهِ الرسَالةِ العَظِيمَةِ التِي لَا شَيْءَ أَشَدُّ مِن مَسْؤُولِيَّتِهَا.

---

(١) شروط الصلاة وأركانها وواجباتها (ص:٢٦)، للإمام محمد بن عبد الوهاب.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَإِنَّ بَعضَ إِخْوَانِي سَأَلَنِي اخْتِصَارَ جُمْلَةٍ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، مِمَّا اتَّفقَ عَلَيْهِ الْإِمَامَانِ: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ القُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ. فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ المَنْفَعَةِ بِهِ.

وَأَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ، وَمَنْ كَتَبَهُ أَوْ سَمِعَهُ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَفِظَهُ أَوْ نَظَرَ فِيهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، فَإِنَّهُ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ».

الشَّرْح

قَولهُ: «سَأَلَنِي اخْتِصَارَ جُمْلَةٍ»: وَلَيسَ اخْتِصَارَ كُلِّ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِن أَحَادِيثِ الأَحْكَامِ، فَفِيهِما مِمَّا لـمْ يَنْقِلْهُ المؤلِّفُ شَيْءٌ كَثِيرٌ، لَكِن اختَارَ جُملَةً مِنهَا مِمَّا اتَّفقَ عَلَيهِ الإِمَامَانِ: أَبُو عَبدِ اللهِ بْنُ محمدِ بنِ إِسْماعِيلَ بنِ إِبرَاهيمَ البُخاريُّ، ومُسْلِمُ بنُ الحجَّاجِ بنِ مسْلِمٍ القُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ.

قولهُ: «فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ المَنْفَعَةِ بِهِ»: وَهذَا يدُلُّ عَلَى أنَّ تَأْلِيفَ المؤَلِّفِ لهذَا الكِتابِ لَه سَبَبٌ، وهُوَ سُؤالُ بَعضِ إِخوَانِهِ لهُ.

جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا، سُؤَالٌ لِلنَّفعِ، فَوَاصَلَ يَقولُ: أَنْ يَنفَعَهُ هُوَ به، وَهَذَا -إِن شَاءَ اللهُ- حَاصِلٌ، لِأَنَّ تأليفَه إِيَّاهُ مِنَ الدِّلالَةِ عَلَى الهُدَى، وَ«مَنْ دَلَّ عَلَى هُدًى فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»[1].

قَولهُ: «وَمَنْ كَتَبَهُ»: حتَّى الكَاتِب، وَظَاهرُ قَولِهِ: حتَّى مَنْ كَتَبهُ بِأُجْرَةٍ، فإِنَّه تَنَالُه دَعوَةُ هذَا المؤَلِفِ المَرجُوَّةُ الإِجَابةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل إعانة الغازي في سبيل الله، رقم (١٨٩٣).

قَولهُ: «**أَوْ سَمِعَهُ**»: وَإِنْ لَمْ يَحفَظْه.

قَولهُ: «**أَوْ قَرَأَهُ، أَوْ حَفِظَهُ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ**»: ولو نَظْرَةً، وَهَذَا يَدلُّ علَى مَحبَّته لِنفعِ المسْلِمينَ، حَتَّى بَلَغَتِ الحالُ إلَى أنَّ الَّذي يَنظُرُ في هَذَا الكتَابِ وَلَو نَظرًا، يَشْمَلُه دُعَاءُ المؤَلفِ.

قَولهُ: «**وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ**»: وَهَذا مِن أَخْطرِ الأَشْياءِ وأهَمِّها، وهوَ الإِخْلَاصُ، فَلا تَظُنَّ أَنَّه سَهلٌ، بَل إنَّ الإِخْلَاصَ مِن أَشَقِّ الأَشْياءِ علَى النُّفوسِ؛ وَلِـهَذَا كَانَ مَن قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» خَالِصَةً مِن قَلْبِه، دَخَلَ الجنَّةَ[1]، وَلَكنْ أَتَدرُونَ أَنَّ الإِخْلَاصَ يَسْتَلزِمُ أنْ يَقُومَ الإِنْسَانُ بِما تُوجِبُه هَذِه الكَلِمَةُ العَظِيمَةُ.

قَالَ بَعضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»[2]، فَأَينَ مِنَّا مَنْ يَقومُ يَتكلَّمُ في النَّاس بِمُحَاضرَةٍ أو خُطبَةٍ، ويكونُ قَلبُه بَريئًا مِن أنْ يُريدَ بِذَلِكَ أَنْ يُبَجِّلَهُ النَّاسُ، وَأَن يَعرِفُوا عِلْمَهُ، وَأَن يَعْرِفُوا فَضْلَهُ؟!

فَالمسأَلـةُ خطِيرةٌ لِلغايَةِ؛ وَلِـهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُفتِّشَ عَنْ قُلوبِنا، هَل نَحـنُ مُخْلِصُونَ في أَعْمالنا، فِي عِبَاداتنَا، في طَلَبنَا لِلعلمِ فِي كُل أَحْوالنَا...، فَالْمُؤَلفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سَأَلَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَجعلَ هذا الكِتَابَ، وجَمْعَه لِبعض مَا في الصَّحيحَيْن مِن أَحْكامٍ خَالصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَ«**مُوجِبًا لِلفَوْزِ لَدَيه في جَنَّاتِ النَّعِيمِ**».

فإن سأَل سائِلٌ: هَلْ هُناكَ عمَلٌ يُوجبُ الفَوزَ بِجَناتِ النَّعيمِ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب المكثرون هم المقلون، رقم (٥٩٦٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحُرِّم على النار، رقم (٢٧).

(٢) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ٥٢).

الجَوابُ: نَعَمْ، وَهُو بِإيجابِ اللهِ ذَلكَ عَلَى نَفسِه، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:٥٤].

فسُبحَانَ اللهِ! القُرآنُ الكَريمُ كُلَّما تَدَبَّرْتَه تَعجَّبْتَ، فَالجَهَالةُ غيرُ الجَهْل؛ لأنَّ مَن فَعَلَ سُوءًا بِجَهْلٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيهِ أَصْلًا، لكنِ المُرادُ بـ(الجَهَالَة) السَّفَاهةُ، وَكُلُّ مَن عَمِل سُوءًا، فَهُو سَفِيهٌ، ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠]، ودَلِيلُ هَذَا قولُه تَعَالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء:١٧]، وَالمرادُ بِالقُرب هُنا: الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ المَوْتِ.

ويقُولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، فَأَعطَانَا اللهُ تَعَالَى رَجاءً، وَلم يُعطِنَا جَزْمًا لِهذَا الَّذي تَابَ وعَمِل صَالحًا، لَمْ يَقُلْ: «فإِنِي أغْفِرُ لَه»، بَلْ قَال: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وَلم يَذكُرْه بِالعَين وَبجْزم؛ كَيْ لَا يَأخذَ الإِنسَانَ الطَّمعُ فيَغْتَرَّ، فيُعْجَب بنفسِه، ويَقولُ: غُفِرَ لي لِأَنِي آمَنتُ، وتُبْتُ، وعَمِلتُ صَالحًا، وَهَذَا مِن بَلَاغةِ القُرْآن، نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَغْفرَ لَنَا وَلَكُم جَميعًا.

يَقولُ الشَّاعِرُ(١):

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبُ ... كَلَّا وَلَا سَعْيٌ لَدَيْهِ ضَائِعُ

إِنْ عُذِّبُوا فَبِعَدْلِهِ أَوْ نُعِّمُوا ... فَبِفَضْلِهِ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَاسِعُ

لَكِنِ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَتى بِهَذينِ البَيْتَين في النُّونيَّةِ، وَأَدخَلَ فِيهِمَا شَرطًا مُهِمًّا

(١) أورده ابن القيم في «مدارج السالكين»: (٢/ ٣٣٩)، وليس من شِعره.

فَقَالَ[1]:

مَـا لِلْعِبَـادِ عَلَيْـهِ حَـقٌّ وَاجِـبٌ هُوَ أَوْجَبَ الْأَجْرَ الْعَظِيمَ الشَّانِ

يَعْني لَسْنَا نَحْن الَّذينَ نُوجِبُ عَلَى اللهِ، بَل هُوَ الَّذي أوْجَبَ.

إِنْ عُـذِّبُوا فَبِعَدْلِـهِ أَوْ نُعِّمُـوا فَبِفَضْـلِهِ وَالحَمْـدُ لِلْمَنَّـانِ

كَـلَّا وَلَا عَمَـلٌ لَدَيْـهِ ضَـائِعٌ إِنْ كَانَ بِالْإِخْلَاصِ وَالْإِحْسَـانِ

والإِحْسَانُ: هُوَ المُتابعَةُ.

(١) «القصيدة النونية»، لابن القيم: (١/ ٢٠٨).